التحديات الداخلية وتأثيرها على الضمان الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ مقاربة تحليلية

الباحثة : دنيا خالد رشيد حسن الزهيري *
كلية الامام الكاظم (ع) الجامعة /قسم العلوم السياسية/فرع النظم
Dunia.khalid@iku.edu.iq

أ.م.د. منتصر حسين جواد
كلية الامام الكاظم (ع) الجامعة /قسم العلوم السياسية/فرع النظم
Lecdhi133@iku.edu.iq

الكلمات المفتاحية: العراق ، الضمان الاجتماعي ، الفقر ، البطالة ، الاقتصاد الريعي.

كيفية اقتباس البحث

الزهيري ، دنيا خالد رشيد حسن ، منتصر حسين جواد ، التحديات الداخلية وتأثيرها على الضمان الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ : مقاربة تحليلية،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦،المجلد:١٦ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Internal Challenges and Their Impact on Social Security in Iraq after 2005: An Analytical Approach

Researcher: Dunya Khaled Rashid Hassan Al-Zuhairi
Al-Imam Al-Kadhim (AS) University College / Department of Political Science / Branch of Al-Nazm
Dunia.khalid@iku.edu.iq

Assistant Professor Dr. Montaser Hussein Jawad
Al-Imam Al-Kadhim (AS) University College / Department of Political Science / Branch of Al-Nazm
Dunia.khalid@iku.edu.iq

Keywords : Iraq, social security, poverty, unemployment, rentier economy.

How To Cite This Article
Al-Zuhairi, Dunya Khaled Rashid Hassan , Montaser Hussein Jawad, Internal Challenges and Their Impact on Social Security in Iraq after 2005: An Analytical Approach ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026,Volume:16,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

After 2005, Iraq's social security system faced a range of intertwined internal challenges. On the political and security front, the ineffectiveness of the political system, widespread corruption, and the lack of a will for reform weakened the effectiveness of social policies. Legislatively, there were deficiencies in the laws regulating social security, which impacted the system's effectiveness. Economically, Iraq relied on a single oil resource, contributing to a budget deficit and weak infrastructure. Unemployment also weakened both the private and public sectors, and social and cultural challenges exacerbated the situation, including a lack of awareness of social security and widespread poverty.

The study concluded that demographic challenges, such as rapid population growth and problems with education and healthcare, significantly impacted the effectiveness of social security, making poverty a persistent challenge.

The study demonstrated a clear direct correlation between internal challenges and the performance of social security. As political and economic crises intensified, the system's ability to provide services and ensure distributive justice declined. Furthermore, the current legislative framework, designed to meet societal needs, resulted in limited coverage and the exclusion of large segments of informal and unemployed workers. On the other hand, cultural and social factors exacerbated the crisis. Weak awareness of the importance of social security contributed to decreased community participation, while the lack of institutional coordination led to the repetition of policies without tangible results.

الملخص

بعد عام ٢٠٠٥، واجه نظام الضمان الاجتماعي في العراق مجموعة من التحديات الداخلية المتشابكة. على الصعيد السياسي والأمني، أدّى ضعف فاعلية النظام السياسي، وانتشار الفساد، وغياب الإرادة الإصلاحية إلى ضعف فعالية السياسات الاجتماعية. من الناحية التشريعية، كان هناك قصور في القوانين التي تنظّم الضمان الاجتماعي، مما أثر على فعالية النظام ، أما من الناحية الاقتصادية، فقد اعتمد العراق على مورد نفطي واحد، مما ساهم في عجز الموازنة وضعف البنية التحتية ، كما أدت البطالة إلى ضعف القطاعين الخاص والعام، وزادت التحديات الاجتماعية والثقافية من حدة الوضع، حيث كان هناك ضعف في الوعي بموضوع الضمان الاجتماعي وانتشار الفقر.

وخلصت الدراسة إلى أن للتحديات الديموغرافية، مثل النمو السكاني السريع، ومشاكل التعليم والرعاية الصحية، قد أثرت بشكل كبير على فعالية الضمان الاجتماعي.

أظهرت الدراسة أنّ العلاقة بين التحديات الداخلية وأداء الضمان الاجتماعي علاقة طردية واضحة؛ فكلما تفاقمت الأزمات السياسية والاقتصادية، تراجع أداء النظام في تقديم الخدمات وضمان العدالة التوزيعية، فضلاً عن ذلك فإن البنية التشريعية الحالية لمواكبة احتياجات المجتمع أدت إلى محدودية التغطية، وعدم شمول فئات واسعة من العمال غير المنظمين والعاطلين عن العمل. ومن جهة أخرى، فإن البعد الثقافي والاجتماعي أدى دوراً في تعميق الأزمة، إذ أسهم ضعف الوعي بأهمية الضمان الاجتماعي في تراجع المشاركة المجتمعية، بينما أدى غياب التنسيق المؤسسي إلى تكرار السياسات دون نتائج ملموسة.

المقدمة

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٥ تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة أثّرت بصورة مباشرة في بنية الدولة ومؤسساتها، لاسيما في نظام الضمان الاجتماعي الذي يُعدّ أحد أهم ركائز العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية ، فقد جاء هذا التحول متزامناً مع تغيرات دستورية وإدارية واسعة، كان الهدف منها بناء مؤسسات حديثة قادرة على تلبية احتياجات المجتمع ، غير أنّ التحديات الداخلية التي واجهها العراق من اضطرابات أمنية، وتنازع سياسي، وضعف مؤسساتي انعكست سلباً على قدرة الدولة في إدارة برامج الضمان الاجتماعي وتطويرها.

اولاً. اهمية الدراسة : تأتي هذه الدراسة لتسد فجوة معرفية في فهم العلاقة بين التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، وأداء نظام الضمان الاجتماعي من جهة أخرى ، إذ تساعد في كشف الأسباب البنيوية والإدارية التي حدّت من فعالية النظام، وتقدّم تحليلاً متكاملاً يربط بين السياسات العامة ومستوى الحماية الاجتماعية الفعلية للمواطنين ، كما تسهم الدراسة في تزويد صُنّاع القرار وصياغي السياسات بمؤشرات واقعية يمكن اعتمادها لتطوير نظام الضمان الاجتماعي على أسس أكثر عدلاً واستدامة.

ثانياً. اشكالية الدراسة : تقوم الاشكالية على سؤال جوهري كيف أثّرت التحديات الداخلية التي واجهها العراق بعد عام ٢٠٠٥ على نظام الضمان الاجتماعي من حيث البنية والوظيفة والفعالية ، ومن هذه الاشكالية الرئيسة تتفرع عدة تساؤلات فرعية هي :

١.ما طبيعة التحديات السياسية والامنية؟.

٢.كيف أثرت التحديات الاقتصادية على الضمان الاجتماعي في العراق؟.

٣.هل كان للعوامل الاجتماعية والثقافية تأثير على الضمان الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥؟.

ثالثاً. فرضية الدراسة : تنطلق الفرضية من أنّ التحديات الداخلية التي واجهها العراق بعد عام ٢٠٠٥ أسهمت بشكل مباشر في إضعاف أداء نظام الضمان الاجتماعي وتقييد قدرته على تحقيق أهدافه في العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية.

رابعاً. مناهج الدراسة : اعتمدت هذه الدراسة على مزيج من المناهج العلمية المتكاملة بغرض تحقيق تحليل شامل ودقيق لواقع نظام الضمان الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بعمل النظام، وتحليل العلاقات بين المتغيرات المؤثرة فيه ، فضلاً عن استخدام المنهج التاريخي لتتبع

التطورات التشريعية والمؤسسية التي مرّ بها الضمان الاجتماعي منذ نشأته وصولاً إلى مرحلة ما بعد ٢٠٠٥، وذلك لفهم الخلفيات التي شكلت بنيته الحالية.

خامساً. هيكلية الدراسة : قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مطالب ، تضمن المطلب الأول : التحديات السياسية والأمنية ، في حين عالج المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية ، واخيراً جاء المطلب الثالث : التحديات الاجتماعية والثقافية ، كما تضمنت الدراسة خاتمة كخلاصة لأهم ما تم التوصل إلية من قبل الباحثة.

المطلب الأول: التحديات السياسية والامنية:

يواجه العراق منذ سنوات طويلة صعوبات كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وقد أثّر ذلك بشكل مباشر على قدرة الدولة في تنفيذ سياساتها العامة وتطوير نظام ضمان اجتماعي يخدم المواطنين ، إذ إن استمرار الأزمات السياسية والأمنية انعكس على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وأدى إلى بطء مسيرة التنمية في البلاد ، لذلك تم تخصيص هذا المطلب للتطرق إلى ابرز هذه التحديات منها ما يلي :

أولا:- ضعف فاعلية النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٥

شهد العراق حالة من التحول السياسي الجذري بعد تغيير النظام السياسي السابق ٢٠٠٣ وبدء العمل بدستور عام ٢٠٠٥ الذي أسس ل برلماني ديمقراطي ، ورغم هذه النقلة النوعية، فإن النظام السياسي الجديد اتسم في بداية العمل السياسي بظاهرة عدم الاستقرار السياسي نتيجة ضعف المؤسسات، وعدم التوافق بين المكونات القومية والدينية، والانقسامات المتكررة داخل البرلمان[١] . وزاد من حدّة هذا الاضطراب انعدام فاعلية النظام السياسي نتيجة عدم قدرته على العمل في ظل بيئة غير مؤاتيه له، إلى جانب افتقار المجتمع إلى نموذج حكم قادر على توحيد الإرادة المجتمعية والتعبير عن المصالح العامة، مما أضعف النضج السياسي ورسّخ حالة عدم الاستقرار السياسي[٢] وتجلّى ذلك بوضوح في التغيّر المتكرر للحكومات خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، حيث تعاقب على رئاسة الحكومة عدد كبير من الشخصيات، ما أدى إلى غياب الاستقرار الحكومي وتعطّل المشاريع التنموية وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[٣]، فضلاً عن ذلك فقد تسبب العديد من العوامل في ترسيخ الازمات على النظام السياسي العراقي منها المحاصصة السياسية التوافقية في توزيع المناصب وفق الاسس المذهبية والقومية وحتى الدينية [٤] ، علاوةً على اشكالية الاحزاب وقانون الانتخابات والتي أثرت سلباً على توجهات وبرامج الاحزاب وجعلت من الانتماء الفرعي يتقدم على الانتماء الوطني [٥] ، إلى جانب قوانين الانتخابات المتغيرة بشكل مستمر وبروز تحديات عدة للمفوضية المستقلة للانتخابات ، مع غياب

المعارضة البرلمانية التي تعد من أسس العملية الديمقراطية كونها المسؤولة عن مراقبة اداء السلطة التنفيذية وتوفير نوع من الرقابة البرلمانية [٦].

بالمقابل يبرز تحديات الهوية الوطنية والتي يمكن عدها بأنها مترسخة في بنية النظام السياسي العراقي منذ تأسيس الدولة عام ١٩٢١ ، ومع سقوط النظام السياسي العراقي عام ٢٠٠٣ برزت التعددية الاجتماعية والسياسية بشكل أكبر مما عليه في السابق ، مما أثر على الهوية الوطنية والاستقرار السياسي والاجتماعي [٧]،

ثانيا:- الفساد وغياب الإرادة الإصلاحية :

برزت ظاهرة الفساد بوصفها عاملاً معطِّلاً لفعالية الدولة ومؤسساتها ، وقد عرّفه صموئيل هنتنغتون بأنه "**سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة**" ، كما يُعرف بأنه " **إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكسب خاص** " [٨].

بالمقابل فقد أضحت ظاهرة الفساد مستشرية في مؤسسات الدولة العراقية والتي باتت أزمة هيكلية في البلاد ، كما تعد هذه الازمة ذات اوجه عدة منها الفساد السياسي المتمثل في إساءة استخدام السلطة من قبل النخب الحاكمة لتحقيق مصالحها ضيقة، مع وجود الفساد المالي المتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة الأنظمة والتعليمات الرقابية داخل أجهزة الدولة[٩] ، ويعتقد بعض الباحثين أن انتشار ظاهرة الفساد في العراق تعود للعديد من الاسباب منها تدمير البنية الإدارية بعد الاحتلال، وفرض المحاصصة الطائفية، وغياب سلطة القانون، وضعف الردع، إلى جانب عوامل اجتماعية واقتصادية ساعدت على انتشار الرشوة والمشاريع الوهمية. وقد أسهم هذا الواقع في إضعاف أداء مؤسسات الرعاية، وأثر سلبًا على عدالة توزيع خدمات الضمان الاجتماعي، سواء في الاستحقاقات أو في الوصول إليها. [١٠]

فضلاً عما سبق فقد ساهم نظام الدرجات الخاصة في تعميق ظاهرة الفساد، بعد أن تحوّل إلى أداة لتقاسم المناصب والموارد بين الأحزاب وفقًا لحجم نفوذها السياسي، مما رسّخ التسييس داخل مؤسسات الدولة بشكل أكبر مما كان عليه قبل أقرار هذا النظام [١١] ، ويبين الجدول (١) تراتبية العراق في مدركات الفساد بحسب منظمة الشفافية الدولية للمدة من عام (٢٠٠٣-٢٠٢٤).

جدول رقم (١)

موقع العراق وفق تقارير مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية

السنة	مؤشر مدركات الفساد(CPI)	الترتيب الدولي	عدد الدول المصنفة
2003	٢٢	113	133

2005	22	137	159
2009	15	176	180
2010	15	175	178
2015	16	161	168
2020	21	160	180
2024	26	140	180

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : احصائيات تقارير مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية للعراق من (٢٠٠٣-٢٠٢٤).

-غزوان المنهلاوي ، تقرير موقع العراق على خارطة الفساد العالمية مركز البيدر للدراسات والتخطيط العراق، ٢٠٢٥، ص ٦.

ثالثا:- القصور التشريعي في قوانين الضمان الاجتماعي في العراق

يعاني العراق منذ سنوات طويلة من غياب التكامل بين القوانين التي تكفل للأفراد حقهم في الضمان الاجتماعي ، إذ إن الظروف والتغيرات التي يشهدها البلد غالبًا ما تُفرز آثارًا سلبية وتخلق عوائق أمام أي مشروع يسعى إلى استكمال البناء الوطني لتوحيد مفهومي الحماية والضمان الاجتماعي[١٢].

وفي هذا السياق، واجه قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ قبل إلغائه انتقادات واسعة، إذ اعتبرت المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان في العراق أنه لم يعد ملائمًا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على حياة العمال، إذ ما تزال الرواتب التقاعدية للعاملين في القطاعين الخاص والتعاوني والمختلط متدنية ولا تغطي المتطلبات الأساسية للحياة الكريمة، الأمر الذي عزز الحاجة الملحّة لإقرار القانون الجديد للتقاعد والضمان الاجتماعي[١٣].

ولم تجر أية محاولات جادة لحوكمة القطاع الخاص وتحسين شروط العمل فيه باستثناء إصدار قانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥، غير أن مضامين هذا القانون لم تُطبق بصورة شاملة على العاملين في القطاع الخاص ، وقد أدى غياب الإلزام والالتزام بالقانون إلى فرض المزيد من الصعوبات أمام العمال غير الرسميين، في ظل استمرار اعتماد نظام تفتيش العمل على الأليات التقليدية والشخصية من دون رقمنة عملياته[١٤].

بالمقابل تبرز مسألة استبعاد قانون العمل بعض الفئات من احكامه مثل العاملون في هذا القانون [١٥]، مع ذلك فقد شمل قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ العاملين في القطاع غير المنظم بموجب المادة (١/٧) منه من خلال دفع الاشتراكات إلى دائرة الضمان الاجتماعي، إذ

يمكن للبائع المتجول على سبيل المثال أن يُشمل بقانون الضمان الاجتماعي على الرغم من عدم شموله بقانون العمل [١٦].

فضلاً عما سبق واجه قانون التقاعد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ وتعديله الأول لسنة ٢٠١٩ عدة إشكاليات، منها خفض سن التقاعد من (٦٣) إلى (٦٠) سنة والذي أدى إلى احالة الكثير من ذوي الخبرة للتقاعد ، بالاضافة إلى كثر التعديلات على القانون لاسيما في تفاصيله الجزئية [١٧] ، مع بروز مشكلة قصور قوانين الحماية الاجتماعية لاسيما في المجال التشريعي كونها تفتقر إلى الحداثة والشمولية [١٨].

كما يعاني قانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ من عجز تشريعي بيّن، إذ اختلف في تعريف الفئات المشمولة مثل الأطفال والقاصرين، الأرامل والمطلقات والمهجورات، وذوي الإعاقة وكبار السن عن التعريفات الواردة في قوانين أخرى كالقانون المدني وقانون رعاية الأحداث وقانون ذوي الإعاقة، وهو ما أدى إلى ارتباك في التطبيق[١٩].

أما القانون الجديد للتقاعد والضمان الاجتماعي رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣ فقد عكس هو الآخر مظهرًا من مظاهر عدم الاستقرار التشريعي، إذ أغفل تحديد الإجراءات الخاصة بالطعن في القرارات الإدارية الصادرة عن دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي ، كما يتضمن القانون قصورًا في شمول بعض الفئات، مثل البنات غير المتزوجات، رغم حاجتهن الماسة للحماية الاجتماعية، وهو ما يعكس فجوة تشريعية تستوجب المعالجة لضمان اتساق القانون مع الواقع الاجتماعي ومتطلبات العدالة [٢٠].

رابعا:- التحدي الأمني

يشكل تدهور الوضع الأمني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أحد أبرز التحديات أمام الضمان الاجتماعي، إذ شهدت البلاد موجات من العنف المسلح شملت القتل والتهجير والخطف، وبلغت ذروتها بين عامي ٢٠٠٦–٢٠٠٨، ثم ازدادت عام ٢٠١٤ مع سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة، ما أسفر عن انتهاكات واسعة لحقوق الأقليات وتدمير ممتلكاتهم، وأسهم في إضعاف الأمن المجتمعي وتفكك النسيج الاجتماعي[٢١].

وقد نتج عن ذلك توسع ظاهرة التهجير القسري، وسقوط أعداد كبيرة من الشهداء، وارتفاع أعداد الأيتام والأرامل، إلى جانب فقدان الإحساس بالأمن والاستقرار، وتفكك الروابط الأسرية والاجتماعية [٢٢]، يُظهر الجدول (٢) عدد الضحايا الحرب في العراق في المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٤). [٢٣]

جدول رقم (٢)

اعداد ضحايا الحرب في العراق من (٢٠٠٣-٢٠٢٤)

ت	السنة	اعداد الضحايا
1	2003	153،12
3	2015	578،17
4	2020	908
5	2021	696
6	2022	740
7	2023	573
8	2024	419

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : قاعدة بيانات ضحايا حرب العراق (Iraq Body Count) على الرابط التالي: https:www.iraqbodycount.orgdatabase تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٧/٦

ولذلك فإن من أبرز تداعيات الوضع الأمني غير المستقر أزمة النزوح، إذ شهد العراق موجات غير مسبوقة من النزوح والتهجير القسري عقب الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، نتيجة الفوضى وانهيار الأمن وحل الجيش والمؤسسات الأمنية[٢٤] ، ويظهر الجدول (٣) اعداد النازحين في المدة بين عام (٢٠٠٦-٢٠٠٧).

جدول رقم (٣)

اعداد النازحين من (٢٠٠٦-٢٠٠٧)

المحافظة	عدد العوائل النازحة
بغداد	20000
المثنى	1712
واسط	8931
ميسان	4820
ذي قار	5318
البصرة	4300
كربلاء	8452
بابل	9000
الديوانية	3105
النجف	7151

الانبار	6000
ديالى	7530
صلاح الدين	7500
كركوك	1072
نينوى	6105

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : ورقاء محمد رحيم، النزوح والهجرة في العراق: دراسة في الأسباب والاثار النزوح والهجرة في العراق: دراسة للأسباب والآثار، مجلة دراسات دولية، العدد ٨٨، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص ١٤١.

ويعكس الجدول حجم النزوح الداخلي الكبير بين عامي ٢٠٠٦–٢٠٠٧ عقب تفجير المرقدين، حيث شهدت بغداد وبابل وواسط النسبة الأكبر من العائلات النازحة، ما يعكس التأثير المباشر لانعدام الأمن على الاستقرار السكاني ، هذا النزوح الواسع أوجد ضغوطًا كبيرة على منظومة الضمان الاجتماعي، من خلال زيادة أعداد الأسر المحتاجة للدعم وتفاقم الأعباء المعيشية والخدمية في المناطق المستقبلة للنازحين ، ويبين الجدول (٤) اعداد النازحين من (٢٠١٤–٢٠١٦).

جدول رقم (٤)

اعداد النازحين من (٢٠١٤–٢٠١٦)

المحافظة	عدد الافراد النازحين	النسبة المئوية
بغداد	836،412	%13.5
دهوك	418،395	%12.5
اربيل	348،357	%11.6
كركوك	682،362	%11.8
نينوى	588،372	%12.2
الانبار	938،355	%11.6
صلاح الدين	430،305	%10
السليمانية	082،152	%5
ديالى	716،79	%2.6
بابل	454،470	%1.5
النجف	642،78	%2.5
كربلاء	240،66	%2.2
قادسية	006،24	%0.8

واسط	128،25	%0.8
بصرة	320،10	%0.3
ميسان	340،5	%0.2
مثنى	782،4	%0.2
ذي قار	196،8	%0.3
المجموع	146،064،3	%100

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد : المنظمة الدولية للهجرة – العراق مصفوفة تتبع النزوح، الجولة (٦٠)، كانون الأول ٢٠١٦، ص ٣.

وقد واجه النازحون في العراق بعد ٢٠١٤ تحديات معقدة أعاقت اندماجهم، أبرزها فقدان الوثائق الثبوتية التي حرمتهم من المساعدات والخدمات الرسمية، وتضرر البنية التحتية في مناطقهم الأصلية ، فضلاً عن ضعف الخدمات التعليمية وارتفاع تكاليف الوصول للمدارس[٢٥].

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

يواجه نظام الضمان الاجتماعي في العراق تحديات اقتصادية وتنموية جوهرية تعيق قدرته على تحقيق أهدافه المنشودة في توفير الحماية الاجتماعية الشاملة للمواطنين، فهذه التحديات متشابكة ومترابطة ، إذ تتعلق بضعف تنويع مصادر الدخل الوطني، وعجز الموازنة العامة عن تغطية الالتزامات المتزايدة، كما ترتبط بارتفاع معدلات البطالة، وتراجع قدرة القطاعين العام والخاص على استيعاب القوى العاملة ،وسيتضح عبر الفقرات الآتية كيف شكلت هذه العوامل عوائق أساسية أمام تطوير الضمان الاجتماعي:

أولا: الاعتماد على مورد واحد

يتسم اقتصاد العراق بأنه أحادي الجانب كونه يعتمد بدرجة عالية على النفط في الحصول على واردات الدولة وتمويل الموازنة العامة وحتى توفير العملات الاجنبية ، وهذا الاعتماد المفرط أدى إلى اختلالات هيكلية واضحة في ظل غياب شبه كامل للقطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة، وجعل الاقتصاد معرض للتقلبات الاقتصادية ، بحيث تنعكس أي تغيرات في أسعار النفط العالمية مباشرة على مجمل الأوضاع المالية والاقتصادية للدولة ، وهذا الامر أثر سلباً على الضمان الصحي للبلاد [٢٦].

بالمقابل فقد أظهرت مدة انخفاض أسعار النفط بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٠ مدى هشاشة هذا الاعتماد، إذ تراجعت الأسعار من ١١٢ دولارًا للبرميل في منتصف ٢٠١٤ إلى نحو ٢٦ دولارًا في شباط ٢٠١٦، قبل أن ترتفع تدريجيًا لتصل إلى ٦١ دولارًا مطلع ٢٠١٧، ثم شهدت انهيارًا مفاجئًا بنسبة ٣٠% في آذار ٢٠٢٠ نتيجة تداعيات جائحة كورونا وتراجع الطلب العالمي، مما

انعكس سلبًا على الإيرادات الحكومية وقدرة الدولة على تمويل التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية [٢٧].

ثانياً:-عجز الموازنة العامة وضعف البيئة الاستثمارية

تُعَدّ الموازنة العامة إحدى الأدوات الأساسية ذات البعد الاجتماعي، إذ توظفها الدولة لتحقيق جملة من الأهداف، وفي مقدمتها تعزيز العدالة الاجتماعية عبر توزيع الدخل بشكل أكثر توازنًا بين أفراد المجتمع[٢٨]، غير أنّ الحكومات، ومنها العراق، قد تواجه تحديات جدية في هذا المجال بسبب عجز الموازنة، إذ يصعُب عليها تمويل برامج الضمان الاجتماعي نتيجة ارتفاع تكلفتها وتراجع عائدات الضرائب[٢٩].

وتتألف الموازنة العامة في العراق من جانبين رئيسين، أحدهما الإيرادات التي تعتمد بصورة أساسية على العائدات النفطية ، والتي لطالما تسببت بحالة من القلق بشأن مستقبل الاقتصاد العراقي، بسبب تقلب اسعار النفط [٣٠] ، وتشكل مسألة اختلال الموازنة العامة بمعنى زيادة الانفاق على حساب الاستثمار تحدياً في العراق، مما أدى إلى تكرار العجز المالي والذي أثر سلباً على تمويل برامج الحماية والضمان الاجتماعي بشكل مستدام[٣١] ، مع قلة التخصيصات التي تمنحها الموازنة لبرامج الضمان الاجتماعي مما ساهم في تفاقم وازمة كبيرة لشرائح فقيرة من المجتمع [٣٢] ، ويبين الجدول (٥) موازنة العراق من (٢٠٠٣-٢٠٢٥)

جدول رقم (٥)

موازنة العراق من (٢٠٠٣-٢٠٢٥)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز / الفائض
2005	40.435	30.831	9.604
2010	70.125	70.134	-8.280
2015	66.470	70.397	-3.927
2020	76.082	63.199	-12.883
2021	102.847	109.081	6.234
2022	116.959	161.697	44.738

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات للأعوام (٢٠٠٣-٢٠١٣)

-علي عبد الكاظم دعدوش، تأثير التمويل النقدي في الموازنة العامة تجارب دولية مع التركيز على العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٢٤، ص ١٤١.

ويُعد ضعف البيئة الاستثمارية في العراق من ابرز التحديات الاقتصادية للضمان الاجتماعي ايضاً إلى جانب الفساد الاداري والمالي وضعف النظام المصرفي والاجراءات البيروقراطية [٣٣].

ثالثا:- البطالة:

البطالة تعني نقص فرص العمل المتاحة مقارنة بعدد طالبي العمل، مما يحول دون تحقيق التوظيف الكامل ، فهي تمثل تعطلاً اضطرارياً لقوة العمل المنتجة، رغم رغبة الأفراد في العمل وسعيهم للحصول على وظيفة[٣٤] ، وتُعد البطالة إحدى أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الضمان الاجتماعي في العراق، إذ ترجع أسبابها إلى ضعف التخطيط الاقتصادي وسوء استثمار الموارد، إلى جانب تسريح أعداد واسعة من العاملين بعد الاحتلال وتراجع القطاعات الزراعية والصناعية ، كما ساهم الاعتماد على الشركات الأجنبية وتوقف العديد من المشاريع الإنتاجية في اتساع حجم البطالة، مما ضاعف من الأعباء الملقاة على منظومة الضمان الاجتماعي في تلبية احتياجات الفئات المتضررة [٣٥] ، ومن بين ابرز اسباب لتفاقم البطالة بعد عام ٢٠١٤ هو سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مساحات واسعة من العراق وتسبب بأزمة نزوح ، فضلاً عن انهيار اسعار النفط مما ادى لتراجع الايرادات العامة ، وتزايدت الازمة خلال عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا ، وما رافقها من توقف الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تعميق البطالة واتساع آثارها الاجتماعية والاقتصادية [٣٦].

كما ترتبط البطالة بالفقر وما ينتج عنه من تفكك أسري وتراجع في مستويات الدخل، وهو ما تفاقم بفعل ظروف عدم الاستقرار وتسريح أعداد كبيرة من العاملين ، وتحت ضغط هذه الأوضاع الاقتصادية، تلجأ الكثير من الأسر إلى زج أبنائها في الشوارع أو الورش لزيادة دخلها، فتبرز ظاهرة عمل الأطفال بشكل لافت نتيجة البطالة والنزوح، الأمر الذي يؤدي إلى ترك الدراسة لمساعدة اسرهم [٣٧] ، ويبين الجدول (٦) معدلات البطالة في العراق (٢٠٠٥-٢٠٢٤)

جدول رقم (٦)

معدلات البطالة في العراق (٢٠٠٥-٢٠٢٤)

السنة	المعدل
2005	%17.9
2010	%15
2015	%16.4
2020	%13.74
2021	%16.5
2022	%17

2023	%15.4
2024	%15.5

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : محمد شهاب أحمد عبد الله، فاعلية السياسة المالية الاستنسابية في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص٩٧ ، ايضاً ينظر : حنان شاهين حسين، سماحة صالح علي، مؤيد زيدان خلف، تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات في ظل جمود انتاجية القطاعات الاقتصادية وانتشار البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الانبار أنموذجا، مجلة اقتصاديات الأعمال، للبحوث التطبيقية، المجلد ٧، العدد خاص (٠٥-٢١)، ٢٠٢٥، ص ١٤.

رابعاً:- القطاع العام والقطاع الخاص:

يُعَدّ العراق من الدول التي هيمن فيها القطاع العام على النشاط الاقتصادي عبر مختلف المراحل الزمنية[٣٨]، إذ ازداد الاعتماد على التوظيف في القطاع العام بشكل واسع، وأصبح يُنظر إليه كحل أساسي لتوفير فرص العمل في المجتمع ، غير أنّ هذا التوسع لم يستند إلى حاجات اقتصادية فعلية، بل كان نتيجة ضغوط اجتماعية وسياسية، مما أدى إلى تضخم الجهاز الإداري وترسيخ البطالة المقنّعة. وبذلك تحوّل القطاع العام إلى عبء اقتصادي يستهلك موارد الدولة، بدلًا من أن يكون رافعة للتنمية والإنتاج، وهو ما انعكس سلبًا على كفاءة منظومة الضمان الاجتماعي[٣٩] ، وتشير تقديرات وزارة التخطيط لعام ٢٠٢٣ إلى أن عدد العاملين في القطاع العام بلغ ما يقارب أربعة ملايين موظف، وهو ما يعكس اعتماد الحكومة على التوظيف كحل لمواجهة الضغوط السكانية والبطالة. وقد أدّى هذا النهج إلى تضخم الجهاز الإداري واتساع أعباء الدولة المالية، بدلًا من توجيه الجهود نحو خلق فرص عمل منتجة في القطاعات الاقتصادية الأخرى[٤٠] ، فقد أدى تبدل السياسة الاقتصادية في العراق في السنوات الاخيرة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص ليكون شريكاً أساسياً في النشاط الاقتصادي، إلا أن دوره ظل محدوداً نتيجة ضعف مساهمته الفعلية وعدم تفعيل القوانين المنظمة لعمله، فهذا الواقع جعل القطاع الخاص غير قادر على توليد فرص العمل الكافية أو الإسهام في استقرار الإيرادات، الأمر الذي زاد من الضغوط على منظومة الضمان الاجتماعي التي تعتمد على اتساع قاعدة المشمولين ودفع الاشتراكات لتأمين استمراريتها.[٤١]

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية والثقافية:

تتفاوت التحديات الاجتماعية من حيث شدتها وتعقيدها، وذلك بناء على الاختلافات في الانظمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ومع ذلك تظل هذه التحديات تلعب دور مهم كبير من حيث التأثير الذي تقوم به في رسم السياسات العامة للضمان الاجتماعي. سيتم توضيح ذلك في هذا المطلب من خلال تناول اهم التحديات الاجتماعية والثقافية المتمثلة بالاتي:

أولاً: ضعف الوعي والشمول المحدود بالضمان الاجتماعي

يمثل انخفاض الوعي المجتمعي بالضمان الاجتماعي أحد العوائق الأساسية أمام فاعلية برامجه، إذ تشير الدراسات إلى أن شريحة واسعة من السكان، لا سيما في المناطق النائية، تفتقر إلى الفهم الكافي لمفاهيم الضمان وآلياته، مما يؤدي إلى ضعف المشاركة والنفور من الاستفادة منه، واعتباره نظاماً إدارياً معقداً وعديم الجدوى[٤٢] ، ويؤدي هذا الجهل إلى تدني نسب الانخراط في برامج التأمينات الاجتماعية، ويمنع المواطنين من المطالبة بحقوقهم، مما يقلل من فعالية هذه البرامج. ويعزز هذا التحدي غياب حملات التوعية الرسمية، وضعف دور وسائل الإعلام التربوية، فضلاً عن محدودية الثقافة القانونية لدى غالبية المواطنين[٤٣].

وتُعَدّ محدودية المعرفة بنظام الضمان الاجتماعي من أبرز العوائق التي تواجه العاملين في القطاع غير المنظم، إذ يفتقر معظمهم إلى الإلمام بالقوانين الجديدة، مثل نظام التقاعد الاختياري، وآليات التسجيل ودفع الاشتراكات واستلام المستحقات. ويمكن إرجاع ذلك إلى غياب التوعية الموجهة وضعف نشر المعلومات الرسمية حول تشريعات الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يحد من انخراط هذه الفئات في النظام ويقلل من استفادتهم من مزاياه[٤٤].

ثانيا :-النمو السكاني:

يُعَدّ النمو السكاني في العراق من أبرز المشكلات التي يواجهها المجتمع حاضرًا ومستقبلًا، إذ إن استمرار ارتفاع معدلاته يؤدي إلى بروز العديد من الإشكالات المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك وتوفير الخدمات الأساسية. وتزداد خطورة ذلك لارتباط معدلات النمو ارتباطًا وثيقًا بمسار التنمية المستدامة، إذ يُمثّل السكان العنصر الرئيس في تحريك عجلة التنمية وتحقيق مردودها. وتشير البيانات السكانية إلى أن عدد السكان يتزايد سنويًا بما يعادل (٢٥) فردًا لكل (١٠٠٠) نسمة، أي بمعدل نمو يبلغ (٢،٥٪) [٤٥] ، وقد انعكست هذه الزيادة السكانية بصورة مباشرة على فئة الشباب، إذ ولّدت ضغوطًا كبيرة على سوق العمل وأسهمت في تفاقم معدلات البطالة، فضلًا عن ما نتج عنها من كثافة سكانية مرتفعة داخل المدن، وما صاحبها من انتشار الأحياء الفقيرة والعشوائيات ، كما أدى هذا التوسع الديموغرافي غير المنضبط إلى زيادة الطلب على الخدمات

التعليمية والصحية والاجتماعية، وهو ما يجعل النمو السكاني عاملًا مركزيًا في تعقيد التحديات الاجتماعية التي تواجه الدولة[٤٦].

كما ان للنمو السكاني المتسارع في العراق اثار سلبية على قطاعي التعليم والصحة ، ففي مجال التعليم، أدت الزيادة المستمرة في أعداد التلاميذ إلى ازدحام المدارس وتراجع القدرة الاستيعابية للمؤسسات التربوية، الأمر الذي انعكس سلبًا على نوعية التعليم ومستوى الخدمات التعليمية المقدمة ، أما في مجال الصحة، فقد أدى التوسع السكاني إلى زيادة الحاجة إلى المستشفيات والمراكز الصحية والخدمات الوقائية، في حين ظلت قدرات الدولة محدودة عن تلبية هذه الاحتياجات، مما نتج عنه انخفاض مستوى الرعاية الصحية واستمرار المشكلات المرتبطة بتوفير الأدوية والخدمات الطبية الأساسية[٤٧] ، ويبين الجدول (٧) عدد سكان العراق (٢٠٠٥-٢٠٢٤).

جدول رقم (٧)

عدد سكان العراق من عام (٢٠٠٥-٢٠٢٤)

السنة	العدد
2005	27.963
2010	32.460
2015	35.213
2020	40.150
2021	41.190
2022	42.248
2023	43.324
2024	46.118

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على : وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، الباب الثاني : احصاءات السكان والقوى العاملة، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، بغداد، ٢٠٢٤، ص ٣.

وشهد العراق زيادة في النمو الحضري نتيجة الهجرة من الريف إلى المدن، والتي تصاعدت منذ النصف الثاني من القرن العشرين بفعل التباين في الظروف الاقتصادية والاجتماعية واختلاف توزيع الخدمات بين الريف والحضر، مما جعلها من أبرز العوامل المسببة لارتفاع نسبة السكان في المدن[٤٨].

ثالثا:- مشكلة التعليم وتدهور الرعاية الصحية

يُعَدّ التعليم أساساً لبناء رأس المال البشري وتحقيق العدالة الاجتماعية، وأي ضعف فيه ينعكس مباشرة على فرص العمل والدخل واتساع الفوارق، مما يجعله تحدياً رئيسياً أمام الضمان الاجتماعي في العراق ، إذ يُعَدّ التعليم الركيزة الأساسية لتطوير الإنسان وتحقيق التنمية في أي بلد، إذ لا يمكن الحديث عن تقدم حقيقي من دون نظام تعليمي متطور يلبي حاجات المجتمع. ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ لتحسين التعليم، ما زال هذا القطاع يواجه عقبات كبيرة تحول دون مواكبته لمتطلبات التنمية[٤٩].

ومن بين أبرز هذه العقبات مشكلة التسرب من الدراسة، التي غالباً ما ترتبط بالعوز الاقتصادي، حيث تضطر بعض الأسر الفقيرة إلى زج أبنائها في سوق العمل بدلاً من إكمال تعليمهم، مما يفاقم من ضعف المستوى التعليمي[٥٠] ، أما من الناحية البنيوية، فإن تهالك الأبنية المدرسية وعدم مواكبتها للزيادة في أعداد الطلبة يُعَدّ من أبرز معوقات التعليم في العراق، إذ أدى نقص المدارس إلى تفاقم ظاهرة الدوام المزدوج والاكتظاظ، في ظل إهمال الحكومات المتعاقبة لمعالجة هذه المشكلة.[٥١] ويضاف إلى ذلك ضعف الإنفاق على التعليم، الذي ظل من أبرز العوائق أمام هذا القطاع، إذ بقيت النفقات المخصصة له قليلة مقارنة بما يُوجَّه لقطاع الأمن، ورغم أهمية الأمن، إلا أن إهمال التعليم والتربية يترك آثاراً كارثية على بناء المجتمع والأجيال القادمة[٥٢].

وقد ترافق ذلك مع تراجع كبير في مستوى التمويل، إذ لم يتجاوز الإنفاق الحكومي على الصحة (١٠.٣%) عام ٢٠١٥، ما انعكس في تدهور الخدمات وارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمهات وانخفاض العمر المتوقع، ليظهر قصور النظام الصحي بشكل أوضح في تلبية احتياجات المواطنين[٥٣] ، وزاد النزوح الداخلي من حدة الأزمة، إذ وجدت أعداد كبيرة من النازحين أنفسهم في أماكن مكتظة تفتقر إلى الخدمات الطبية الأساسية، فانعكس ذلك سلبًا على صحتهم الجسدية والنفسية، ولاسيما بعد عام ٢٠١٤ حين اتسعت رقعة النزوح مع تصاعد النزاع، مما جعل محدودية الرعاية الصحية من أبرز التحديات التي أثرت في أوضاعهم المعيشية[٥٤] ، ثم جاءت جائحة كوفيد-١٩ لتؤكد هشاشة البنية الصحية، إذ دخلت المستشفيات الأزمة وهي مثقلة بسنوات من الإهمال والفساد، فعجزت عن مواجهة الارتفاع الكبير في الإصابات، في ظل نقص المعدات والمستلزمات الطبية والأوكسجين، وهو ما جعل استجابة الدولة محدودة وأضعف قدرتها على حماية الفئات الأكثر ضعفًا [٥٥].

رابعا: الفقر

يراد بالفقر أنه "**مجموعة من الظروف والأوضاع الحياتية التي تعيشها فئات اجتماعية تتسم بالحرمان على الصعيد الاجتماعي والمادي والبيئي**" [٥٦] ، ويعاني العراق كغيره من الدول النامية، من تفاقم مشكلة الفقر التي تضرب شرائح واسعة من المجتمع. ولم يكن هذا الفقر وليد السنوات الأخيرة، بل هو نتاج عقود من السياسات الاقتصادية الخاطئة والظروف المتقلبة التي مرّت بها البلاد، مما رسّخ مظاهره بأقسى صوره في مناطق متعددة، على الرغم من امتلاك العراق ثروات اقتصادية كان من شأن استثمارها الرشيد أن يضعه في مصاف الدول الغنية والمتقدمة[٥٧] .

وتُعَدّ مشكلة الفقر في العراق من أبرز التحديات الاجتماعية التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي من الجهات المسؤولة، إذ تفاقمت هذه الظاهرة بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة للحروب المتتالية والفساد المالي والإداري، وجائحة كورونا والتغيرات غير المدروسة في سعر الصرف.[٥٨] وتجلت ابرز اسباب الفقر في العراق ، بالبطالة ، والفساد الاداري ، والمالي ، والعوامل السياسية ، والحروب ، وضعف البنى التحتية. [٥٩]

كما ان وجود نظام البطاقة التموينية كأداة للتخفيف من آثار الفقر في العراق، إلا أنها واجهت مشكلات عديدة قللت من فعاليتها ، فهي لا تعتمد آلية دقيقة في تحديد الفئات الفقيرة، وإنما شملت معظم شرائح المجتمع بما فيها غير الفقيرة، الأمر الذي أضعف دورها في مكافحة الفقر. كما أن قيمتها الحقيقية تراجعت بفعل التضخم وضعف التخصيصات المالية، فأصبحت غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة ، وإلى جانب ذلك، عانت عملية التوزيع من الفساد الإداري وسوء الإدارة، فضلاً عن انخفاض كميات المفردات الغذائية الموزعة، مما زاد من معاناة الشرائح الفقيرة وأفقد البطاقة التموينية دورها الحيوي في تقليص ظاهرة الفقر[٦٠].

وعلى الرغم من اعتماد الحكومة سياسات للتخفيف من حدة الفقر، إلا أنها واجهت تحديات عدة، أبرزها أن شبكة الحماية الاجتماعية شملت فئات غير فقيرة واستفاد منها مواطنون غير مستحقين، في حين استُبعدت فئات أكثر حاجة كالعاطلين من الخريجين وذوي الأمراض المزمنة ، كما أن معظم القطاعات العامة مثل التعليم والصحة قدمت خدماتها بشكل عام للمجتمع دون التركيز على الفقراء ، فضلاً عن محدودية التخصيصات المالية السنوية وعدم إدراجها بشكل كافٍ في الموازنة العامة، مما حدّ من فاعلية هذه السياسات[٦١] ، ويبين الجدول (٨) يبين نسبه الفقر في العراق من عام (٢٠٠٥-٢٠٢٤).

جدول رقم (٨)

نسبة الفقر في العراق من (٢٠٠٥-٢٠٢٤)

السنة	نسبة الفقر
2005	%28
2010	%23
2015	%9،18
2020	%9،22
2021	%23
2022	%25
2023	%23
2024	5،17

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : ورقاء محمد رحيم، ظاهرة الفقر في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة جامعة الدفاع، العدد ٤، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٢٧ ، ايضاً ينظر : وزارة التخطيط، نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٢٤، على الرابط https:ina.iqareconomie ٢٤١٦١٦-.html تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٨/٩.

الخاتمة

يمكن القول أن نظام الضمان الاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ واجه تحديات داخلية معقدة ومتعددة الأبعاد، أثرت بشكل جوهري على قدرته في تحقيق أهدافه التنموية والاجتماعية ، فعلى الرغم من الإصلاحات السياسية التي ترافقت مع المرحلة الدستورية الجديدة، إلا أنّ الاضطرابات الأمنية والاقتصادية وتذبذب الإرادة السياسية أعاقت بناء منظومة حماية اجتماعية فعّالة ، وقد انعكس ذلك في ضعف الهياكل الإدارية، وشحّ الموارد المالية، وغياب التخطيط الاستراتيجي القائم على البيانات الدقيقة.

كما أظهرت الدراسة أنّ العلاقة بين التحديات الداخلية وأداء الضمان الاجتماعي علاقة طردية واضحة؛ فكلما تفاقمت الأزمات السياسية والاقتصادية، تراجع أداء النظام في تقديم الخدمات وضمان العدالة التوزيعية، فضلاً عن ذلك فإن البنية التشريعية الحالية لمواكبة احتياجات المجتمع أدت إلى محدودية التغطية، وعدم شمول فئات واسعة من العمال غير المنظمين والعاطلين عن العمل.

ومن جهة أخرى، فإن البعد الثقافي والاجتماعي أدى دوراً في تعميق الأزمة، إذ أسهم ضعف الوعي بأهمية الضمان الاجتماعي في تراجع المشاركة المجتمعية، بينما أدى غياب التنسيق المؤسسي إلى تكرار السياسات دون نتائج ملموسة.

ختاماً يتضح أن إصلاح نظام الضمان الاجتماعي في العراق لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن معالجة التحديات الداخلية في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل يتطلب إرادة وطنية جادة لتبني إصلاحات شاملة تضمن العدالة والاستدامة.

الهوامش

(١) سعد الحيدري، النظام البرلماني العراقي : أزمة بناء الدولة، دار النشر الجامعي، بغداد، ٢٠١٦، ص ٣٩.

(٢) أحمد فاضل، " الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ام ٢٠٠٣ : دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية "، المجلة السياسية الدولية، العدد ٢٥، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٨٨ ص ١٩٠.

(٣) فراس جواد كاظم العويدي، جدلية التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي في البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٩، ص ١٠٥.

(٤) سادي ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة البحوث الاقليمية، العدد ٤٠، جامعة كربلاء، ٢٠١٨، ص ٤٥ .

(٥) عامر حسن فياض، " أفكار تأسيسية في بناء الدولة المدنية الحديثة "، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٤، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٣٧.

(٦) جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي الاستبداد وحلم الديمقراية في العراق، ط١، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص٤٥.

(٧) مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطية التوافقية واشكالياتها (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص ١٧٩.

(٨)صموئيل هنتنغتون النظام السياسي المجتمعات متغيرة، ترجمة سميرة فلو، دار الساقي، بيروت، ١٥، ١٩٩٣، ص ٧٧.

(٩)عبدالله حسين محمد ،الفساد السياسي" نظرة تحليلة، مجلة الجامعة الوطنية، العدد ٩، كلية الشريعة والقانون، جامعة الحديدة، اليمن ، ٢٠١٩، ص ٣٠٣.

(١٠) بديع جميل القدوة ،الفساد اثاره وسبل مكافتحته، مجلة كلية الرافدين للعلوم ،العدد ١٨، كلية الرافدين، بغداد، ٢٠٠٩، ص٨.

(١١) توبي دودج وريناد منصور، الفساد تحت المظلة السياسية وعوائق الإصلاح في العراق، برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – تشاتام هاوس– المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن، ٢٠٢١، ص ٢٠.

(١٢) صلاح محمد أحمد دياب، الحماية القانونية للحياة الخاصة للعامل وضماناتها في ظل الوسائل التكنولوجية الحديثة، ط١، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٠، ص ٥٥.

(١٣) المفوضية العليا لحقوق الإنسان، تقرير عن واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى التزام العراق بتطبيق مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ٢٠١٥، ص ١١.

(١٤) حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق: مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، ٢٠٢١، ص ١٧.

(١٥) دلاور صالح محمود، التنظيم القانوني لعقد العمل عن بعد، مجلة دراسات البصرة، المجلد ٤٢، العدد ٤٢ ،العراق، ٢٠٢١، ص ٢٨٣.

(١٦) محمد عبد الرحمن إبراهيم، الضرائب المخصصة للضمان الاجتماعي كخيار بديل للعمالة المهمشة والمستبعدة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٥، العدد ٣، العراق، ٢٠٢١، ص١٨٣.

(١٧) احمد مجيد الحسن، قوانين التقاعد في العراق، مقال منشور على الرابط التالي الحوار المتمدن https://www.ahewar.org تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٧/٦.

(١٨) زاهر حسين، التقرير الوطني للعراق، مرصد الحماية الاجتماعية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، ٢٠٢٣، ص ١١.

(١٩) بلاسم عدنان عبد الله التميمي، عبد الباسط عبد الرحيم عباس، الحق في الضمان الاجتماعي قراءة في قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤، مجلة الحقوق، العدد ٣١، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٧، صص ٧ –٨ .

(20) Badr، M. H., Methods of management in achieving social security and monitoring it, International Journal of Law, Justice and Jurisprudence,Vol 4, No 2, 2024, p9 p12.

(٢١) الكوثر عبد الباري حسين، السياسات العامة لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٥، ص ١٩٠.

(٢٢)محمد علي فدعم، النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأسرة العراقية، مجلة دراسات : العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٧، العدد ٢، الأردن، ٢٠٢٠، ص ص٥٢٣–٥٢٤.

(٢٣) سيف سعد جاسم، السياسات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٢، ص ١٣٧ –١٣٨.

(٢٤) فهد مزبان الخزار، أزمة النزوح الداخلي في العراق مابعد احتلال الموصل حزيران ٢٠١٤ : الاسباب والحلول المستدامة، مجلة مداد الاداب،عدد خاص بالمؤتمرات ٢٠١٨–٢٠١٩، كلية الاداب، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠١٩،ص ٦٤.

(٢٥)اماني هاشم لطيف، اعادة الاندماج الاجتماعي لمخيمات النازحين في العراق، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد ١٥، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٥، ص ٤٤٧ ص٤٤٨.

(٢٦)عدنان محمد علوان عبد الحسين، تقييم السياسات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٢٤، ص ٤٧.

(٢٧)مهند حميد مهيدي، الآثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط العالمية على اقتصاد العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٧، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢١، ص ٢٦٤.

(٢٨)محمد جمال ذيبات، المالية العامة والتشريع المالي، ١٥، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٧٤.

(٢٩)وسن عزيز فرج، علي حمد عاجل، مضر فارس عبد الاله، دراسة الضمان الاجتماعي في العراق وتحديات التطبيق، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٢٥، ص٤٤٣.

(٣٠)سعدون رشيد خضير الزبيدي، الأثر المتبادل بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٣، ص٣٣.

[٣١] نور شدهان عداي، عمر يوسف خطاب، تحليل أثر اختلال هيكل الموازنة العامة على الاستقرار الاقتصادي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٨٣، ٢٠٢٤، ص٩٦

[٣٢] أحمد طلال عبد الحميد البدري وصبا نعمان رشيد الويسي وآخرون، الضمان الاجتماعي والأشغال العامة في العراق: المخاضات وخيارات السياسة، تحرير وتقديم مصلح ايرواني وعدنان ياسين مصطفى، مطبعة الجامعة الامريكية في بغداد، ٢٠٢٣، ص ٣١٥.

[٣٣] هبة عباس فاضل التميمي، تقييم كفاءة البيئة الاستثمارية في استقرار وجذب الاستثمار الاجنبي – دراسة حالة الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ٢٠٢٢، ص ٧٢.

[٣٤] جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها ، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون ، ط ١، دار اليمامة للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ٢٦.

[٣٥] عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد ٢٠٠٣ واقعها، وأسبابها، وآثارها، وخيارات السياسات العامة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١، ص ٥.

[٣٦] حسين على عبد، تحليل ظاهرة البطالة في العراق ارث الماضي وتجليات الحاضر واستراتيجيات الحل، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، العدد ٤٢، العراق ، ٢٠٢٣، ص ٢٣٣–٢٣٥ .

[٣٧] عدنان عبد الأمير مهدي محمود الزبيدي، السياسات العامة لمكافحة البطالة والفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٦، ص ٨٢ ص ٨٤ .

[٣٨] هيثم عبد القادر الجنابي، " تحليل العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨١ – ٢٠٠٦ "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد ١٩، العدد ٧٣، ٢٠١٣، ص٣٥٥.

[٣٩]علي عدنان محمد، رؤية في معضلة التوظيف في العراق، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص٣.

[٤٠]مصطفى السراي، هيام علي المرهج، سياسات توظيف الشباب في العراق رشوة مجتمعية أم حاجة عملية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٤.

[٤١]سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٠ .

[٤٢] خالد ابراهيم الجاف، واقع الحماية الاجتماعية في العراق: التحديات والمعالجات، مجلة كلية التربية الاساسية – جامعة بابل، العدد ٤٧، ٢٠٢١، ص ٢٣٣ ص٢٣٤.

[43] World Bank, Building Social Protection Systems in Fragile Contexts: Iraq Case Study. Washington, DC: World Bank Group, 2022, p. 21.

[٤٤] إيرين سلوانيس، مصلح إرواني، نحو توسيع نطاق الضمان الاجتماعي للعمال غير المنظمين في العراق الاتحادي، ملخص سياسات، منظمة العمل الدولية، مكتب منظمة العمل الدولية في العراق مجمع الأمم المتحدة، بغداد، ٢٠٢٥، ص٥.

[٤٥] عبد العظيم عبد الواحد الشكري، العلاقة بين النمو السكاني وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٢٢، ص ٤.

[٤٦] عدنان ياسين مصطفى، التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق، ط١، منظمة العمل الدولية، العراق، ٢٠٢٢، ص ٨.

[٤٧] شاكر محمود عيال الاميري، النمو السكاني في العراق (التأثيرات والتحديات)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، المجلد ٢، العدد ١، العراق، ٢٠٢١، ص ١٥٦ ص ١٥٧.

[٤٨] امال شلاش، عدنان ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

[٤٩] داخل حسن جريو، التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الاصلاح، مجلة المجمع العلمي العراقي ،المجلد ٥٧ العدد ١، العراق، ٢٠١٤، ص ١.

[٥٠] صدام عبد الستار رشيد، السياسة العامة التعلمية في العراق الواقع والحلول المقترحة، مجلة العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٢٧٦.

[٥١] عامر ياس القيسي، ورقة سياسات (التربية والتعليم في العراق .. الواقع والمقترحات)، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد، ٢٠١٤، ص ١٢.

[٥٢] فيصل محمد عليوي التميمي، مشكلة التعليم في الوطن العربي (العراق انموذجا)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (١٨)، العراق، ٢٠١٥، ص ٣٤٤.

[٥٣] ناجي ساري فارس، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق : قطاع النفط، وقطاع الصحة أنموذجا، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٧، ص ١٦٣.

[٥٤] منتظر حسن، الحق في الصحة في العراق–الهياكل الهشة والتحديات المتزايدة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، بيروت، ٢٠٢٣، ص ١٢.

[٥٥] عبد الرزاق الساعدي، مرام حداد، تحديات القطاع الصحي العراقي في مواجهة كوفيد – ١٩، موجز قضايا – منظمة إعداد أطباء من أجل حقوق الإنسان، نيويورك– الولايات المتحدة، ٢٠٢١، ص ٣.

[٥٦] كريم محمد حمزة ،الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٦.

[٥٧] حسن طبرة، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد ٦، هيئة النزاهة الاتحادية، العراق، ٢٠١٤، ص١٩

[٥٨] عبد المهدي رحيم حمزة، اسراء شاكر رحيم، الشمول المالي ودوره في الحد من الفقر في العراق: دراسة تحليله للمدة ٢٠١٤–٢٠٢٣، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد ٦ العدد ١، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢٥، ص ٢٣٧.

[٥٩] عبد علي حمد الدليمي، صبحي عبد الغفور جروان، الحلول المستدامة لمشكلة الفقر المترتبة على النزوح في المحافظات المحررة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١١، العدد ٢٥، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، ٢٠١٩، ص ص ٩ –١٠.

[٦٠] الاء عباس حسين عبد، شيماء رشيد محيسن، برامج الدعم الحكومي ودورها في الحد من الفقر في العراق البطاقة التموينية أنموذجا للمدة ٢٠٢٢–٢٠٠٤)، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد ٧، العدد ٣، بغداد، ٢٠٢٤، ص ص١٥٥–١٥٧.

[٦١] عبد الرحمن عبيد جمعة، وسام مجيد علي، تحليل وقياس خط الفقر في العراق للمدة (٢٠٠٧–٢٠٢٠)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٥، العدد ٢، العراق، ٢٠٢٤، ص ١٥.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية

اولاً. الكتب :

١.أحمد طلال عبد الحميد البدري وصبا نعمان رشيد الويسي وآخرون، الضمان الاجتماعي والأشغال العامة في العراق: المخاضات وخيارات السياسة، تحرير وتقديم مصلح ايرواني وعدنان ياسين مصطفى، مطبعة الجامعة الامريكية في بغداد، ٢٠٢٣.

٢.جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، ط١، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٥.

٣.جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها ، دراسة مقارنة بين الفقه والقانون ، ط ١، دار اليمامة للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٠.

٤.سعد الحيدري، النظام البرلماني العراقي : أزمة بناء الدولة، دار النشر الجامعي، بغداد، ٢٠١٦.

٥.صلاح محمد أحمد دياب، الحماية القانونية للحياة الخاصة للعامل وضماناتها في ظل الوسائل التكنولوجية الحديثة، ط١، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٠.

٦.صموئيل هنتنغتون النظام السياسي المجتمعات متغيرة، ترجمة سميرة فلو، دار الساقي، بيروت، ١٥، ١٩٩٣.

٧.عدنان ياسين مصطفى، التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق، ط١، منظمة العمل الدولية، العراق، ٢٠٢٢.

٨.محمد جمال ذيبات، المالية العامة والتشريع المالي، ١٥، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.

ثانيا. البحوث والدوريات العلمية والدراسات :

١.[٦١] دلاور صالح محمود، التنظيم القانوني لعقد العمل عن بعد، مجلة دراسات البصرة، المجلد ٤٢، العدد ٤٢ ،العراق، ٢٠٢١.

٢.الاء عباس حسين عبد، شيماء رشيد محيسن، برامج الدعم الحكومي ودورها في الحد من الفقر في العراق البطاقة التموينية أنموذجا للمدة ٢٠٢٢-٢٠٠٤)، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد ٧، العدد ٣، بغداد، ٢٠٢٤.

٣.أحمد فاضل، " الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ام ٢٠٠٣ : دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية "، المجلة السياسية الدولية، العدد ٢٥، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤.

٤.اماني هاشم لطيف، اعادة الاندماج الاجتماعي لمخيمات النازحين في العراق، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد ١٥، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٥.

٥.إيرين سلوانيس، مصلح إرواني، نحو توسيع نطاق الضمان الاجتماعي للعمال غير المنظمين في العراق الاتحادي، ملخص سياسات، منظمة العمل الدولية، مكتب منظمة العمل الدولية في العراق مجمع الأمم المتحدة، بغداد، ٢٠٢٥.

٦.بديع جميل القدوة ،الفساد اثاره وسبل مكافتحته، مجلة كلية الرافدين للعلوم ،العدد ١٨، كلية الرافدين، بغداد، ٢٠٠٩.

٧.بلاسم عدنان عبد الله التميمي، عبد الباسط عبد الرحيم عباس، الحق في الضمان الاجتماعي قراءة في قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤، مجلة الحقوق، العدد ٣١، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٧.

٨.توبي دودج ورييناد منصور، الفساد تحت المظلة السياسية وعوائق الإصلاح في العراق، برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – تشاتام هاوس– المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن، ٢٠٢١.
٩. حسن طبرة، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد ٦، هيئة النزاهة الاتحادية، العراق، ٢٠١٤.
١٠.حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق: مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، ٢٠٢١.
١١.حسين على عبد، تحليل ظاهرة البطالة في العراق ارث الماضي وتجليات الحاضر واستراتيجيات الحل، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، العدد ٤٢، العراق ، ٢٠٢٣.
١٢.خالد ابراهيم الجاف، واقع الحماية الاجتماعية في العراق: التحديات والمعالجات، مجلة كلية التربية الاساسية – جامعة بابل، العدد ٤٧، ٢٠٢١.
١٣.داخل حسن جريو، التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الاصلاح، مجلة المجمع العلمي العراقي ،المجلد ٥٧ العدد ١، العراق، ٢٠١٤.
١٤.زاهر حسين، التقرير الوطني للعراق، مرصد الحماية الاجتماعية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، ٢٠٢٣.
١٥.سادي ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة البحوث الاقليمية، العدد ٤٠، جامعة كربلاء، ٢٠١٨.
١٦.سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، بغداد، ٢٠١١.
١٧.شاكر محمود عيال الاميري، النمو السكاني في العراق (التأثيرات والتحديات)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، المجلد ٢، العدد ١، العراق، ٢٠٢١.
١٨.صدام عبد الستار رشيد، السياسة العامة التعلمية في العراق الواقع والحلول المقترحة، مجلة العلوم السياسية، بغداد.
١٩.عامر حسن فياض، " أفكار تأسيسية في بناء الدولة المدنية الحديثة "، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٤، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
٢٠.عامر ياس القيسي، ورقة سياسات (التربية والتعليم في العراق .. الواقع والمقترحات)، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد، ٢٠١٤.
٢١.عبد الرحمن عبيد جمعة، وسام مجيد علي، تحليل وقياس خط الفقر في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٠)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٥، العدد ٢، العراق، ٢٠٢٤.
٢٢.عبد الرزاق الساعدي، مرام حداد، تحديات القطاع الصحي العراقي في مواجهة كوفيد – ١٩، موجز قضايا – منظمة إعداد أطباء من أجل حقوق الإنسان، نيويورك– الولايات المتحدة، ٢٠٢١.
٢٣.عبد العظيم عبد الواحد الشكري، العلاقة بين النمو السكاني وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٢٢.
٢٤.عبد علي حمد الدليمي، صبحي عبد الغفور جروان، الحلول المستدامة لمشكلة الفقر المترتبة على النزوح في المحافظات المحررة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١١، العدد ٢٥، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، ٢٠١٩.

٢٥.عبدالله حسين محمد ،الفساد السياسي" نظرة تحليلة، مجلة الجامعة الوطنية، العدد ٩، كلية الشريعة والقانون، جامعة الحديدة، اليمن ، ٢٠١٩.
٢٦.عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد ٢٠٠٣ واقعها، وأسبابها، وآثارها، وخيارات السياسات العامة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١.
٢٧.علي عدنان محمد، رؤية في معضلة التوظيف في العراق، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣.
٢٨.فهد مزبان الخزار، أزمة النزوح الداخلي في العراق مابعد احتلال الموصل حزيران ٢٠١٤ : الاسباب والحلول المستدامة، مجلة مداد الاداب،عدد خاص بالمؤتمرات ٢٠١٨-٢٠١٩، كلية الاداب، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠١٩.
٢٩.فيصل محمد عليوي التميمي، مشكلة التعليم في الوطن العربي (العراق انموذجا)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (١٨)، العراق، ٢٠١٥.
٣٠.الكوثر عبد الباري حسين، السياسات العامة لتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٥.
٣١.محمد عبد الرحمن إبراهيم، الضرائب المخصصة للضمان الاجتماعي كخيار بديل للعمالة المهمشة والمستبعدة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٥، العدد ٣، العراق، ٢٠٢١.
٣٢.محمد علي فدعم، النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأسرة العراقية، مجلة دراسات : العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٧، العدد ٢، الأردن، ٢٠٢٠.
٣٣.مصطفى السراي، هيام علي المرهج، سياسات توظيف الشباب في العراق رشوة مجتمعية أم حاجة عملية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣.
٣٤.المفوضية العليا لحقوق الإنسان، تقرير عن واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى التزام العراق بتطبيق مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ٢٠١٥.
٣٥.مهند حميد مهيدي، الآثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط العالمية على اقتصاد العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٧، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢١.
٣٦.ناجي ساري فارس، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق : قطاع النفط، وقطاع الصحة أنموذجا، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٧.
٣٧.نور شدهان عداي، عمر يوسف خطاب، تحليل أثر اختلال هيكل الموازنة العامة على الاستقرار الاقتصادي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٨٣، ٢٠٢٤.
٣٨.هيثم عبد القادر الجنابي، " تحليل العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨١ – ٢٠٠٦ "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد ١٩، العدد ٧٣، ٢٠١٣.

ثالثاً. الرسائل والاطاريح :

١.سعدون رشيد خضير الزبيدي، الأثر المتبادل بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٣.
٢.سيف سعد جاسم، السياسات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٢.
٣.عدنان عبد الأمير مهدي محمود الزبيدي، السياسات العامة لمكافحة البطالة والفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٦.

٤.عدنان محمد علوان عبد الحسين، تقييم السياسات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٢٤.
٥.فراس جواد كاظم العويدي، جدلية التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي في البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٩.
٦.مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطية التوافقية واشكالياتها (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١.
٧.هبة عباس فاضل التميمي، تقييم كفاءة البيئة الاستثمارية في استقرار وجذب الاستثمار الاجنبي – دراسة حالة الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ٢٠٢٢.
٨.وسن عزيز فرج، علي حمد عاجل، مضر فارس عبد الاله، دراسة الضمان الاجتماعي في العراق وتحديات التطبيق، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٢٥.

رابعاً. الانترنيت :

١.احمد مجيد الحسن، قوانين التقاعد في العراق، مقال منشور على الرابط التالي الحوار المتمدن https://www.ahewar.org

المصادر باللغة الانكليزية

1.Badr ،M. H., Methods of management in achieving social security and monitoring it, International Journal of Law, Justice and Jurisprudence,Vol 4, No 2, 2024.
2.World Bank, Building Social Protection Systems in Fragile Contexts: Iraq Case Study. Washington, DC: World Bank Group, 2022.

List of Sources and References
Arabic Sources
First. Books:

1. Ahmed Talal Abdul Hamid Al-Badri, Saba Numan Rashid Al-Waisi, et al., Social Security and Public Works in Iraq: Challenges and Policy Options, edited and introduced by Musleh Irwani and Adnan Yassin Mustafa, American University of Baghdad Press, 2023.
2. Jaber Habib Jaber, Political Impasse, Tyranny, and the Dream of Democracy in Iraq, 1st ed., Dar Al-Tanweer for Printing and Publishing, Beirut, 2015.
3. Jamal Hassan Ahmed Issa Al-Sarhanah, The Problem of Unemployment and its Solution: A Comparative Study between Jurisprudence and Law, 1st ed., Dar Al-Yamamah for Printing and Publishing, Beirut, 2000.
4. Saad Al-Haidari, The Iraqi Parliamentary System: The Crisis of State-Building, University Publishing House, Baghdad, 2016.
5. Salah Muhammad Ahmed Diab, The Legal Protection of Workers' Private Life and its Guarantees in Light of Modern Technological Means, 1st ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution, Egypt, 2010. 6. Samuel Huntington, Political Order and Societies in Change, translated by Samira Fallou, Dar al-Saqi, Beirut, 1993.
7. Adnan Yassin Mustafa, Demographic Transition and Social Change in Iraq, 1st ed., International Labour Organization, Iraq, 2022.
8. Muhammad Jamal Dhibat, Public Finance and Financial Legislation, 15, Dar al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2003.

Second. Research, Scientific Journals, and Studies:

1. ( ) Dilawar Saleh Mahmoud, The Legal Regulation of Remote Work Contracts, Basra Studies Journal, Volume 42, Issue 42, Iraq, 2021.
2. Alaa Abbas Hussein Abdul and Shaimaa Rashid Muhsin, Government Support Programs and Their Role in Reducing Poverty in Iraq: The Food Ration Card as a

Model for the Period 2004-2022, Dijlah University College Journal, Volume 7, Issue 3, Baghdad, 2024.
3. Ahmed Fadel, "Societal Stability in Post-2003 Iraq: An Analytical Study of Societal Challenges and Future Prospects," International Political Journal, Issue 25, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2004. 4. Amani Hashim Latif, "Social Reintegration of IDP Camps in Iraq," Iraqi Journal of Political Science, No. 15, Iraqi Association for Political Science, Baghdad, 2025.
5. Irene Salwanis and Musleh Irwani, "Towards Expanding Social Security for Informal Workers in Federal Iraq," Policy Brief, International Labour Organization, ILO Office in Iraq, United Nations Campus, Baghdad, 2025.
6. Badi' Jamil Al-Qudwa, "Corruption: Its Effects and Ways to Combat It," Al-Rafidain College of Science Journal, No. 18, Al-Rafidain College, Baghdad, 2009.
7. Balasim Adnan Abdullah Al-Tamimi and Abdul-Basit Abdul-Rahim Abbas, "The Right to Social Security: A Reading of Social Protection Law No. 11 of 2014," Journal of Law, No. 31, College of Law, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2017.
8. Toby Dodge and Renad Mansour, "Corruption Under the Political Umbrella and Obstacles to Reform in Iraq," Middle East and North Africa Programme, Chatham House, Royal Institute For International Affairs, London, 2021.
9. Hassan Tabra, The Role of Corruption in Deepening Poverty in Iraq, Journal of Integrity and Transparency for Research and Studies, Issue 6, Federal Integrity Commission, Iraq, 2014.
10. Hassan Latif Kadhim, The Private Sector in Iraq: Holding the Private Sector Accountable for Achieving Sustainable Development, Arab NGO Network for Development, Beirut, 2021.
11. Hussein Ali Abdul, Analyzing the Phenomenon of Unemployment in Iraq: The Legacy of the Past, Manifestations of the Present, and Strategies for Solutions, Maysan Journal for Academic Studies, Issue 42, Iraq, 2023.
12. Khalid Ibrahim Al-Jaf, The Reality of Social Protection in Iraq: Challenges and Solutions, Journal of the College of Basic Education - University of Babylon, Issue 47, 2021.
13. Dakhel Hassan Jariou, Higher Education in Iraq and Some Requirements for Reform, Journal of the Iraqi Academy of Sciences, Volume 57, Issue 1, Iraq, 2014.
14. Zaher Hussein, The National Report for Iraq, Social Protection Observatory, Arab NGO Network For Development, Beirut, 2023.
15. Sadi Ibrahim, Political Instability in Iraq After 2003, Regional Research Journal, Issue 40, University of Karbala, 2018.
16. Sahar Qasim Muhammad, Mechanisms Required for Iraq's Transition from a Planned Economy to a Market Economy, Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Baghdad, 2011.
17. Shaker Mahmoud Ayal Al-Amiri, Population Growth in Iraq (Impacts and Challenges), Anbar University Journal of Human Sciences, Volume 2, Issue 1, Iraq, 2021.
18. Saddam Abdul Sattar Rashid, Public Education Policy in Iraq: Reality and Proposed Solutions, Journal of Political Science, Baghdad.
19. Amer Hassan Fayyad, "Foundational Ideas in Building the Modern Civil State," Journal of Political Science, Issue 34, University of Baghdad, 2005. 20. Amer Yass Al-Qaisi, Policy Paper (Education in Iraq: Reality and Proposals), Friedrich Ebert Foundation, Jordan and Iraq Office, Baghdad, 2014.
21. Abdul Rahman Obaid Jumaa and Wissam Majeed Ali, "Analysis and Measurement of the Poverty Line in Iraq for the Period (2007-2020)," *Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences*, Vol. 15, No. 2, Iraq, 2024.

22. Abdul Razzaq Al-Saadi and Maram Haddad, "Challenges Facing the Iraqi Health Sector in the Face of COVID-19," *Issues Brief*, Physicians for Human Rights, New York, USA, 2021.
23. Abdul-Adheem Abdul-Wahid Al-Shukri, "The Relationship Between Population Growth and Some Indicators of Sustainable Economic Development in Iraq," *Kufa Center for Studies Journal*, University of Kufa, Iraq, 2022.
24. Abdul Ali Hamad Al-Dulaimi and Subhi Abdul Ghafour Jarwan, "Sustainable Solutions to the Poverty Problem Resulting from Displacement in the Liberated Governorates," *Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences*, Vol. 11, No. 25, College of Administration and Economics, University of Anbar, Iraq, 2019.
25. Abdullah Hussein Mohammed, "Political Corruption: An Analytical Perspective," National University Journal, Issue 9, College of Sharia and Law, University of Hodeidah, Yemen, 2019.
26. Adnan Abdul-Amir Mahdi, "The Problem of Unemployment in Iraq After 2003: Its Reality, Causes, Effects, and Public Policy Options," Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2021.
27. Ali Adnan Mohammed, "A Vision of the Employment Dilemma in Iraq," Al-Baydar Center for Studies and Planning, Baghdad, 2023.
28. Fahd Mizban Al-Khazzar, "The Internal Displacement Crisis in Iraq After the Occupation of Mosul, June 2014: Causes and Sustainable Solutions," Madad Al-Adab Journal, Special Conference Issue 2018-2019, College of Arts, Iraqi University, Baghdad, 2019.

29. Faisal Mohammed Alawi Al-Tamimi, "The Problem of Education in the Arab World (Iraq as a Model)," Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences, Issue (18), Iraq. 2015.
30. Al-Kawthar Abdul-Bari Hussein, Public Policies for Enhancing Community Security in Iraq after 2003, Journal of Political Science, Issue 69, College of Political Science, University of Baghdad, 2025.
31. Muhammad Abdul-Rahman Ibrahim, Social Security Taxes as an Alternative Option for Marginalized and Excluded Workers, Tikrit University Journal of Law, Volume 5, Issue 3, Iraq, 2021.
32. Muhammad Ali Fad'am, Armed Conflicts and Their Impact on the Iraqi Family, Journal of Studies: Humanities and Social Sciences, Volume 47, Issue 2, Jordan, 2020.
33. Mustafa Al-Sarai and Hayam Ali Al-Murhej, Youth Employment Policies in Iraq: Societal Bribes or a Practical Necessity?, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2023.
34. High Commission for Human Rights, Report on the Reality of Economic, Social and Cultural Rights and the Extent of Iraq's Commitment to Implementing the Articles of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, 2015.
35. Muhannad Hamid Mahdi, The Economic Effects of the Decline in Global Oil Prices on The Economy of Iraq, Political Issues Journal, Issue 67, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2021.
36. Naji Sari Faris, Economic and Social Developments in Iraq: The Oil and Health Sectors as Models, Gulf Economist Journal, Basra and Arabian Gulf Studies Center, University of Basra, Iraq, 2017.
37. Noor Shadhan Adai and Omar Yousef Khattab, Analyzing the Impact of Imbalances in the Public Budget Structure on Economic Stability in Iraq, Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue 83, 2024.
38. Haitham Abdul Qader Al-Janabi, "Analyzing the Relationship Between Government Consumption Spending and Economic Growth in Iraq for the Period

1981-2006," Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 19, Issue 73, 2013.

Third. Theses and Dissertations:

1. Saadoun Rashid Khudair Al-Zubaidi, The Interrelationship Between Social Welfare and Economic Growth in Iraq, Unpublished Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala. 2013.
2. Saif Saad Jassim, Security Policies in Iraq after 2014, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, Iraq, 2022.
3. Adnan Abdul-Amir Mahdi Mahmoud Al-Zubaidi, Public Policies to Combat Unemployment and Poverty in Iraq after 2003, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2016.
4. Adnan Mohammed Alwan Abdul-Hussein, Evaluating Investment Policies in the Iraqi Oil and Gas Sector: A Case Study, Unpublished Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq, 2024.
5. Firas Jawad Kadhim Al-Owaidi, The Dialectic of Development and Political and Social Stability in Developing Countries with Special Reference to Iraq, Unpublished Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Kufa, Iraq, 2019.
6. Maha Jaber Salman Al-Rubaie, The Political System in Iraq: A Study of Consociational Democracy and its Problems (2003-2009), Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2011.
7. Hiba Abbas Fadhil Al-Tamimi, Evaluating the Efficiency of the Investment Environment in Stabilizing and Attracting Foreign Investment - A Case Study of the Iraqi Economy, Unpublished Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Basra, Iraq, 2022.
8. Wasan Aziz Faraj, Ali Hamad Ajil, Mudhar Faris Abdul-Ilah, A Study of Social Security in Iraq and the Challenges of Implementation, Journal of the Message of Rights, University of Karbala, Iraq, 2025.

Fourth. Internet:

1. Ahmed Majeed Al-Hassan, Retirement Laws in Iraq, Article published at the following link: Civil Dialogue https://www.ahewar.org

Sources in English

1.Badr ،M. H., Methods of management in achieving social security and monitoring it, International Journal of Law, Justice and Jurisprudence,Vol 4, No 2, 2024.

2.World Bank, Building Social Protection Systems in Fragile Contexts: Iraq Case Study. Washington, DC: World Bank Group, 2022.